



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السادس - مارس 2018

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies
www.rasanah-iiis.org

التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

عمرو عبد العاطي

باحث متخصص في الشؤون الأمريكية
بمجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام

انطلقت سياسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما تجاه إيران من أنه يمكن فصل البرنامج النووي الإيراني عن دورها الإقليمي المثير للجدل في منطقة الشرق الأوسط، وأن التوصل إلى اتفاق نووي بين طهران ومجموعة «1+5» يكبح الطموح النووي الإيراني سيهدئ السياسة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة، واندماج إيران في الأسواق العالمية سيعدل من سياساتها العدوانية لتصبح قوة إقليمية بناءً^(*). لكن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران لم تركز فقط على مدى التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في منتصف عام 2015، إذ أضيف إليها محدد الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي تنظر إليه الإدارة الأمريكية على أنه مزعزع للاستقرار في المنطقة، والدعم العسكري والمالي للمليشيات الشيعية في عديد من الدول العربية. ولهذا تحدث ترامب عن أن النظام الإيراني ديكتاتوري وحشي، وتحركه أيديولوجيا ضارة وتدعم الإرهاب.



إنَّ السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه إيران هي نتاج التفاعل بين عديد من المؤسَّسات الرسمية وغير الرسمية التي تلعب أدوراً رئيسية في تشكيل السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، لأن النظام السياسي الأمريكي في جوهره يقوم على مبدأ «الرقابة والتوازن (Check and Balance)»، إذ يقيد الدستور المؤسَّسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها، وقمعها إذا ما تبادت في استخدام تلك الصلاحيات أو سعت للسيطرة على صلاحيات غيرها. وقد توزعت تلك الصلاحيات بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) على نحو لا يسمح لأي منها بالانفراد بصنع القرار الأمريكي، فالعلاقة بين تلك المؤسَّسات لا تقوم على الفصل بين السلطات فقط، وإنما هي علاقة «مؤسَّسات منفصلة تتقاسم السلطات (Separated Institutions Sharing Power)»⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى بحث كيف انعكست رؤية المؤسَّسات الرئيسية المنوط بها صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تشكيل السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه إيران، وللإجابة عن هذا التساؤل تنقسم تلك الورقة إلى أربعة محاور رئيسية، يتناول أولها المؤسَّسات الرئيسية التي تلعب دوراً مركزياً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، أما ثانيها فيدرس العلاقات بين تلك المؤسَّسات خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، في حين يشير ثالثها إلى رؤية المؤسَّسات الأمريكية الرئيسية الفاعلة في تشكيل السياسة الخارجية تجاه إيران، وأخيراً السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه إيران في ضوء التفاعل بين تلك المؤسَّسات.

أولاً: مؤسَّسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إنَّ عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بالتعقيد والتشابك، لتداخل عديد من المؤسَّسات الرسمية وغير الرسمية كجماعات الضغط (اللوبيات) ومراكز الفكر والرأي (Think Tanks) في صياغتها، إذ لم يُحدِّد الدستور الأمريكي أدواراً محدّدة لكل مؤسسة من المؤسَّسات المشاركة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إذ إنَّ الممارسة العملية كشفت عن تزايد دور مؤسسة وتراجع أخرى وظهور مؤسَّسات جديدة بحسب كل مرحلة زمنية.

تلعب السلطة التشريعية (الكونغرس) دوراً مؤثراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال حقها التشريعي، الذي يكفل لها إصدار التشريعات السياسية والاقتصادية التي تكون ملزمة للسلطة التنفيذية حال إقرارها، والتي قد تفرض عليها سياسة خارجية معينة على عكس رغبة القائمين عليها. ويتزايد هذا الدور مع

استدعاء لجان مجلسي الشيوخ والنواب المختصة بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات، المسؤولين التنفيذيين المشاركين في عملية صنع السياسة الخارجية أو تنفيذها للشهادة أمام أعضاء تلك اللجان. وتزيد الصلاحيات المالية «قوة المحفظة (Power of the Purse)» دور الكونغرس في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ يمنحه الدستور صلاحيات اعتماد المخصصات المالية التي تحتاج إليها السلطة التنفيذية لتنفيذ سياستها الخارجية⁽²⁾.

ورغم السلطات التي يمنحها الدستور الأمريكي للكونغرس بمجلسيه، والتي يتم بعضها بشكل مستقل والبعض الآخر بشكل متداخل مع السلطة التنفيذية، فإن هذا الدور تراجع خلال مراحل تاريخية لصالح الرئيس لأسباب عديدة تتعلق باهتمام المؤسسة التشريعية بقضايا الداخل الأمريكية أكثر من اهتمامها بقضايا السياسة الخارجية، وكذلك عدم امتلاك الكونغرس وكالات متخصصة لجمع المعلومات حول الأزمات والتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة خارجياً على عكس السلطة التنفيذية التي تحتفظ بتلك المعلومات وترفض مشاركتها مع المشرعين الأمريكيين لسريتها⁽³⁾.

في مقابل الدور المتراجع للمؤسسة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية يتزايد دور السلطة التنفيذية التي يأتي على قممها الرئيس ومستشاروه ومجلس الأمن القومي، والوزارات، لا سيما وزارتي الخارجية والدفاع، ووكالات فيدرالية كوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والتي تؤثر على توجهات الرئيس وقراراته عبر ما تقدمه من توصيات وتحليلات لقضايا السياسة الخارجية، لكن القرار النهائي يكون للرئيس الذي يكون نتاج التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين تلك الأجهزة التنفيذية، التي تتنافس في ما بينها للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية لتكون أكثر اتساقاً مع رؤيتها ومصالحها.

ودور تلك الأجهزة يتوقف على التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة دولياً، ففي أوقات الأزمات والتهديدات للأمن والمصلحة القومية الأمريكية يتزايد دور وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، إذ يكون للقوة العسكرية أولوية على ما عداها من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى. كما يتوقف هذا الدور على المساحة التي يمنحها الرئيس ذاته لتلك المؤسسات، فعلى الرغم من أن اختيار وزير الخارجية يكون من اختيار الرئيس فإنه في كثير من الأحيان ما يتخطى وزير خارجيته بأن يمنح مطلقاً أو مهمّة من اختصاص وزارة الخارجية إلى أحد الأجهزة التنفيذية المعاونة له⁽⁴⁾.

وتاريخياً أدت الصلاحيات المتداخلة التي يمنحها الدستور الأمريكي للمؤسستين التنفيذية والتشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية إلى حالة من التصادم والنزاع الدستوري بينهما على تلك الصلاحيات. وفي كثير من الأوقات كان هناك تفويض من

الكونغرس للرئيس في عملية صُنع السياسة الخارجية، ولكن بعد كثير من الأزمات الخارجية والحروب التي خاضها الرئيس دون موافقة السلطة التشريعية، والتي كان لها تأثير سلبي على الداخل الأمريكي، أخذ دور الرئيس في عملية صُنع السياسة الخارجية في التراجع لصالح الكونغرس الأمريكي⁽⁵⁾.

ثانياً: صراع مؤسسيّ داخل إدارة ترامب

كان الرئيس دونالد ترامب خلال أول أشهر عامه الأول في البيت الأبيض أكثر اعتماداً على مستشاريه والمقربين منه، لا سيّما صهره جاريد كوشنر، في مقابل تهميش دور التنفيذيين والخبراء داخل المؤسسات المناط بها صياغة السياسات الأمريكية. وهو الأمر الذي أحدث صداماً داخل المؤسسة التنفيذية، وصراعاً بين المؤسسات المشاركة في صنع السياسة الخارجية. لكن هذا الصدام قلت حدته بعد خروج كثير من هؤلاء المستشارين من البيت الأبيض ليستمع الرئيس أكثر إلى رؤية العسكريين داخل إدارته، وهم: وزير الدفاع جيمس ماتيس، ومستشار الأمن القومي هربرت ريموند ماكماستر، ووزير الأمن الداخلي السابق جون كيلي، والذي يشغل حالياً منصب كبير موظفي البيت الأبيض بعد إقالة رينس بريوس.

وفي المقابل همش الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ توليه السلطة في العشرين من يناير 2017 دور وزارة الخارجية في القيام بدورها التقليدي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ولهذا كانت هناك خلافات كثيرة بين الرئيس ووزير خارجيته السابق ريكس تيلرسون في كثير من ملفات السياسة الخارجية (كوريا الشمالية وقطر)، إذ كان الأخير يكافح الأخير في التعامل مع تلك الأزمات بطريقة دبلوماسية، في مقابل تأكيد ترامب عادة على رغبة إدارته على استخدام القوة الصلدة (القوة العسكرية وسياسات الإكراه) بدلاً من الدبلوماسية، فضلاً عن إعلانه عن سياسات وتصريحات تتعارض مع ما يعلنه تيلرسون. كما يمنح الرئيس صهره كوشنر مجموعة واسعة من المسؤوليات الدولية التي كانت مخصصة عادة لوزير الخارجية⁽⁶⁾. وخلال أول ثمانية أشهر من عمر الإدارة الأمريكية فقدت وزارة الخارجية الأمريكية 21% من المتخصصين في الشؤون الخارجية⁽⁷⁾.

ولعدم إيمان ترامب بدور الدبلوماسية في تعزيز السياسة الخارجية الأمريكية، خفض ميزانية وزارة الخارجية المقترحة لبرامج المعونة الخارجية (مساعدة اللاجئين، وتقديم المساعدات إلى الدول التي تضرر من الكوارث، ودعم الحركات الديمقراطية الناشئة، ومكافحة انتشار فيروس الإيدز) نحو 6,6 بليون دولار، وفي المقابل زيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار أربعة وخمسين مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً ميزانية وزارة الخارجية بأكملها.

ويعكس هذا مدى إيمان الرئيس بالقوة العسكرية، وأنها أكثر قيمة من الدبلوماسية في إدارة الشؤون الدولية، وأن الدول وحلفاء الولايات المتحدة يستجيبون بشكل أفضل للتهديدات بدلاً من الإقناع⁽⁸⁾.

ولكن بعد إقالة ترامب وزير خارجته السابق تيلرسون، في الثاني عشر من مارس 2018، بعد أربعة عشر شهراً من تولّيه منصبه، وتسمية مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) مايك بومبيو خلفاً لتيلرسون، ستستعيد وزارة الخارجية الأمريكية دورها في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأن بومبيو أشدّ تناغمًا مع مواقف ترامب تجاه قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة، على عكس وزير الخارجية السابق، بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة القائمة في الوقت الراهن بين ترامب وبومبيو، التي تطوّرت خلال الإحاطات الاستخباراتية التي قدّمها الأخير بوصفه مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية إلى الرئيس، والتي منحتة فرصة أكبر للوصول إلى ترامب من وزير الخارجية السابق تيلرسون.

ورغم سيطرة حزب الرئيس (الحزب الجمهوري) على مجلسي الكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، فقد اتسمت العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية بالتصادم، الذي انعكس في رفض مجلس الشيوخ المصادقة على كثير من ترشيحات الرئيس لمناصب مهمة داخل الإدارة الأمريكية. كما أن الرئيس ومستشاريه كثيرًا ما يدخلون في صدام مع مشرعين جمهوريين ينتقدون سياسته، وفي مقدمتهم السيناتور جون ماكين، رئيس لجنة الخدمات العسكرية بمجلس الشيوخ، وبوب كروكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

ثالثًا: رؤية مؤسسات إدارة ترامب لإيران

على الرغم من الاختلاف بين أعضاء الإدارة الأمريكية حول كيفية التعامل مع أزمات منطقة الشرق الأوسط، فإنّ هناك اتفاقًا بينهم على تبني سياسة متشددة تجاه النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لكنهم يختلفون مع الرئيس حول الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني.

وتتمثل أبرز ملاح رؤية المؤسسات المركزية الفاعلة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ما يلي:

1- البيت الأبيض

ينتقد ترامب منذ اليوم الأول لإعلان ترشحه عن الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الثامن من نوفمبر 2016، الاتفاق النووي بين إيران والدول

دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، فهو يراه أسوأ اتفاق في تاريخ الولايات المتحدة ويصفه بـ«الكارثي»، لأنه لا يخدم المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر. وفي خطابه أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (إيباك) أعلن أنه سيجعل تفكيكه الأولوية الأولى لرئاسته، وأنه لن يسعى إلى تطوير علاقات مع إيران خلال إدارته⁽⁹⁾.

وبعد توليه المنصب رسمياً في العشرين من يناير 2017 لم تتغير رؤيته حيال الاتفاق النووي الإيراني، إذ يرى أن الاتفاق عزز من الطموح النووي الإيراني، والحصول على القنبلة النووية بشكل قانوني، إذ اعترفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، وقبلتا بأن يكون لطهران خطط بحث وتطوير تسمح لها ببناء أجهزة طرد مركزي متقدمة، وتحديث بنيتها التحتية الذرية المتقدمة، كما أوقف أكثر العقوبات تأثيراً على النظام الإيراني وقطاعه المالي⁽¹⁰⁾.

والرئيس الأمريكي على قناعة بأن الاتفاق منح الديكتاتورية الإيرانية شريان الحياة السياسية والاقتصادية، بعد رفع العقوبات المفروضة على طهران، والتحرر من الضغوط المحلية الشديدة التي فرضتها العقوبات الأمريكية والدولية، كما منح النظام دفعة مالية فورية وأكثر من 100 مليار دولار يمكن للحكومة استخدامها لتمويل الإرهاب، بما في ذلك 1,8 مليار دولار نقداً.

ويؤكد ترامب في كل تصريحاته أن الاتفاق يسمح لإيران بمواصلة تطوير بعض عناصر برنامجها النووي، في غضون سنوات قليلة بعد انتهاء القيود التي يفرضها الاتفاق، إذ يقول إن الولايات المتحدة حصلت على عمليات تفتيش ضعيفة مقابل تأخير قصير الأجل ومؤقت لمسار طهران لامتلاك الأسلحة النووية. ويضيف أنه بينما تلتزم الإدارة الأمريكية بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق يواصل النظام الإيراني تأجيج الصراع والإرهاب والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وخارجها⁽¹¹⁾.

وفي كلمته أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية المنعقدة بالمملكة العربية السعودية في 21 مايو 2017، أشار ترامب إلى أن إيران تمنح الإرهابيين الملاذ الآمن، والدعم المالي، والمكانة الاجتماعية اللازمة للتجنيد، فهي تمول وتسليح وتدريب الإرهابيين والمليشيات والجماعات المتطرفة التي تنشر الدمار والفوضى في كل أنحاء المنطقة، فضلاً عن أنها تغذي منذ عقود الصراع الطائفي والإرهاب بدول الشرق الأوسط، ولهذا دعا حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل مع الولايات المتحدة لعزل إيران، ومنعها من تمويل الإرهاب⁽¹²⁾.

وقد انعكست رؤية ترامب لإيران في استراتيجية الأمن القومي التي أعلن عنها في

ديسمبر من عام 2017 والتي تتحدث عن أن طهران استغلت حالة عدم الاستقرار بالمنطقة لتوسيع نفوذها من خلال وكلائها وشركائها، فهي تواصل زعزعة استقرار المنطقة وإدامة العنف فيها، فضلاً عن استمرارها في تطوير برنامج صواريخها الباليستية، وتعزيز قدراتها الاستخباراتية⁽¹³⁾.

2- وزارة الدفاع (البنتاغون)

كان جيمس ماتيس من منتقدي سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه إيران، إذ دعا إلى توجيه ضربات عسكرية ضد إيران لمعاقبته على تسليح الميليشيات المناهضة للولايات المتحدة في العراق. ولكن منذ تعيينه كوزير للدفاع في إدارة الرئيس ترامب، خفف ماتيس من حدة موقفه وأصبح أحد أبرز الأصوات التي تدعو إلى الاعتدال في التعامل مع طهران داخل الإدارة الأمريكية، إذ اختلف علناً مع ترامب خلال العام الماضي (2017) عندما قال إنَّ الاتفاق النووي مع إيران «هو أمر ينبغي للرئيس النظر في التمسك به»⁽¹⁴⁾.

ورغم معارضته للاتفاق فإنه لم يدعُ إلى إلغائه، بل يرى أنه بحاجة إلى تعديل وفرض مزيد من الشروط لتحقيق سيطرة أكبر على إيران. وموقفه من الاتفاق النووي الإيراني لم يمنعه من انتقاد سياسات طهران الإقليمية، إذ تحدث عن ضرورة معاينة إيران وحلفائها بسبب تهديداتهم، كما طرح فكرة القيام بعمليات سرّية لاعتقال أو قتل قوّات إيرانية، ومواجهة زوارقها في الخليج العربي، وصرح أكثر من مرة بأن طهران أكبر تهديد في الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾.

واتساقاً مع رؤية ماتيس تجاه إيران، ذكرت استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي أصدرتها وزارة الدفاع أن إيران تشكل أهم تحدٍّ لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال تنشر العنف بها، وأنها تسعى لزعزعة الاستقرار من خلال سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية ورعاية الإرهاب. وتضيف أن طهران تسعى إلى منافسة جيرانها على الهيمنة الإقليمية من خلال أنشطة إرهابية ترعاها الدولة، وشبكة متنامية من الوكلاء، وبرنامجها الصاروخي لتحقيق أهدافها. ولهذا تدعو الاستراتيجية الولايات المتحدة لدعم تحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط لموازنة إيران، ومواجهة الوجود الإيراني في سوريا⁽¹⁶⁾.

ولهذا، أشار تقرير البنتاغون عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الوزارة خلال العام المالي 2018 إلى أن إيران تشكل تهديداً أمنياً عالمياً كبيراً للولايات المتحدة، نظراً لطموحاتها الإقليمية وإمكانية تطوير قدراتها النووية. ويتحدث عن الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد، وحزب الله اللبناني، ومساهمة طهران في الفوضى على الساحة اليمنية من خلال دعمها المالي والعسكري للحركة الحوثية التي انقلبت على الشرعية اليمنية. وينقل

التقرير عن مايك بومبيو، مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق، أن إيران تحاول من خلال وكلائها (حزب الله في لبنان وسوريا، والميليشيات الشيعية في سوريا والعراق) إرساء هيمنتها على الهلال الشيعي الجديد الذي يمتد من بيروت إلى طهران، ويؤكد أن حزب الله حليف إيران «قريب من تحقيق هذا الهدف». ويضيف تقرير وزارة الدفاع أن هذا يستهدف بشكل مباشر إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁷⁾.

3- وزارة الخارجية

مع تولّي مايك بومبيو منصبه رسمياً وزيراً للخارجية الأمريكية بعد موافقة مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية، ستتبنى وزارة الخارجية موقفاً متشدداً تجاه البرنامج النووي الإيراني قريباً من الذي يتبناه الرئيس ترامب، بعد خروج تيلرسون الذي كان يرفض الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي. وقد كان اختلاف رؤيتي ترامب وتيلرسون بشأن مستقبل الاتفاق النووي أحد أسباب إقالة الأخير وفقاً لما صرح به الأول في تدوينته بشأن الإقالة، إذ قال ترامب: "إنني أرى الصفقة مع إيران سيئة بينما كان تيلرسون يعتقد أنها جيدة، وإنني أريد إنهاء الاتفاق أو إصلاحه، بينما يفكر تيلرسون بطريقة مختلفة"⁽¹⁸⁾. وفي المقابل يلقى موقف ترامب المتشدد تجاه إيران تأييداً من جانب بومبيو⁽¹⁹⁾.

ومنذ كان عضواً في الكونغرس الأمريكي ووزير الخارجية الجديد يعارض الاتفاق النووي الإيراني، إذ وصفه بأنه "اتفاق غير عقلاني يزيد الخطر الذي يواجهه جميع الأمريكيين"، لأنه -ربما- أجل البرنامج النووي الإيراني لعدة سنوات، ولكنه من الناحية الفعلية سيجعل طهران تحافظ على قدرتها على بناء ترسانة نووية في نهاية المدة المنصوص عليها بالاتفاق. ويؤكد أن النظام الإيراني عازم على تدمير الولايات المتحدة.

وفي الذكرى الأولى للاتفاق النووي (2016) ذهب بومبيو إلى أبعد من معارضة الاتفاق النووي الإيراني بدعوته إلى إسقاط النظام الشيوعي في طهران، وبعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في الثامن من نوفمبر عام 2016، أعلن بومبيو أنه يتطلع إلى إلغاء الاتفاق النووي الذي يصفه بـ"الكارثي" مثل ترامب ذاته. وفي أثناء توليه منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية دعا إلى نشر الوثائق السرية التي استولّى عليها من مجمع أسامة بن لادن في بوت آباد، التي تتضمن وثائق حول اتصالات بين إيران والزعيم السابق لتنظيم القاعدة⁽²⁰⁾.

4- المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

على الرغم من معارضة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوريين

والديمقراطي لبعض بنود الاتفاق النووي الإيراني فإنهم يرفضون الانسحاب الأمريكي الأحادي منه، لأن الإقدام على هذا سيعزل الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين الاستراتيجيين، وعلى رأسهم فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، الذين لعبوا دوراً بالغ الحيوية في التوصل إلى الاتفاق مع طهران، ويقدم رسالة سلبية للحلفاء والخصوم الأمريكيين على عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها. ولذا دعا أغلب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى ضرورة العمل مع ائتلاف من الشركاء الدوليين للتفاوض على وضع شروط إضافية للاتفاق النووي بدلاً من العمل أحادي الجانب من قبل الكونغرس.

كما قدم كثير من أعضاء الكونغرس الجمهوريين والديمقراطيين مشاريع قوانين لفرض مزيد من العقوبات على إيران بعيداً عن مدى وفائها/عدم وفائها بالتزاماتها بالاتفاق النووي، لمواجهة النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ومنها ما يفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها للصواريخ الباليستية، إذ تستهدف تلك المشاريع المتورطين في تطوير تلك الصواريخ سواء شركات أو بنوك أجنبية، وكذلك على الحرس الثوري الإيراني⁽²¹⁾، فضلاً عن مناقشة تشريعات لتطبيق العقوبات على نقل الأسلحة التقليدية من إيران وإليها، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، لإعطاء إدارة ترامب أدوات إضافية لإخضاع طهران للمساءلة عن جهودها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتطوير تكنولوجيا الصواريخ غير المشروعة والخطرة، ورعايتها للإرهاب، الذي يتنافى مع الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة⁽²²⁾. وكذلك فرض عقوبات على وكلائها، لا سيما حزب الله اللبناني والحرس الثوري في إطار سياسة الكونغرس لتبني موقف صارم من طهران دون اتخاذ خطوات مباشرة تقوض الاتفاق النووي⁽²³⁾.

كما عقد مجلسا الكونغرس جلسات استماع تحدث خلالها مسؤولون بالإدارة الأمريكية وخبراء في الشأن الإيراني وقضايا التسليح النووي، ومختصون في شؤون منطقة الشرق الأوسط، للوقوف على تأثيرات انهيار الاتفاق النووي على الأمن الإقليمي والعالمي⁽²⁴⁾، والخطوات الأمريكية القادمة لإعلان الرئيس ترامب بعدم التصديق على وفاء إيران بالتزاماتها بالاتفاق النووي⁽²⁵⁾.

رابعاً: سياسة إدارة ترامب تجاه إيران

خلال الأشهر الأولى للرئيس ترامب في البيت الأبيض كان لأبرز مستشاري الرئيس السياسيين من أمثال كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاستراتيجية سابقاً، سيف بانون، ونائب مساعد الرئيس سابقاً، سيباستيان جوركا، وكبير مستشاري الرئيس، ستيف ميلر، دور في إقناع الرئيس بفرض مزيد من الضغط على طهران، لإنهاء الاتفاق النووي، ومزيد

من العقوبات، لكن معظم أعضاء الإدارة الأمريكية باستثناء مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق مايك بومبيو، عارضوا إنهاء الاتّفاق، إذ يعتقدون أن الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتّفاق سيؤدّي إلى عزل الولايات المتحدة دولياً بعد توتر علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين الذين يؤيدون الاتّفاق، وإنهاء أي تأثير أمريكي على تطوّرات البرنامج النووي الإيراني، وأنه سيعدّ خرقاً من جانب واحد للاتّفاق النووي، وسيعزز وضع إيران بما في ذلك سعيها لامتلاك سلاح نووي. وتضم تلك المجموعة وزيري الدفاع جيمس ماتيس والخارجية ريكس تيلرسون قبل إقالته، ومستشار الرئيس للأمن القومي هيريت ريموند ماكماستر، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد، إلا أن هذا الفريق قد خسر المعركة لصالح الفريق الأول من الأيديولوجيين⁽²⁶⁾.

ومع استقالة العديد من مستشاري الرئيس المعارضين للاتّفاق النووي، انتصر الفريق الثاني مؤقتاً⁽²⁷⁾، إذ أمهل ترامب الكونغرس في أكتوبر 2017 ستين يوماً لسنّ قانون جديد يضمن منع إيران مطلقاً من تطوير برنامج نووي عسكري، وكبح جماح تجاربها الصاروخية الباليستية، فضلاً عن وقف دعمها للإرهاب، وفي حال فشل الكونغرس في ذلك فإنه يعلن انسحاب الولايات المتحدة الأحادي من الاتّفاق النووي⁽²⁸⁾.

وفي الثاني عشر من يناير 2018 أعلن البيت الأبيض أن الرئيس سيحجم عن إعادة فرض العقوبات النووية على إيران للمرة الثالثة منذ توليه الرئاسة بسبب برنامجها النووي من أجل الحفاظ على امتثاله للاتّفاق النووي، لكنه نقل تحذير ترامب أنها المرة الأخيرة إذا لم يمنحه الكونغرس الإصلاح التشريعي الذي يلبي مطالبه، مشيراً إلى مسارين: إمّا إصلاح العيوب كارثة بالاتّفاق، وإمّا انسحاب الولايات المتحدة منه⁽²⁹⁾.

وقبل ذلك أعلن البيت الأبيض في الثالث عشر من أكتوبر 2017 عن استراتيجية شاملة لمواجهة إيران، لأن التهديد الإيراني يتجاوز عدم الالتزام ببنود الاتّفاق النووي، إذ تعمل طهران على تطوير برنامج للصواريخ الباليستية، وتقدم الدعم المادي والمالي للإرهاب والتطرف، ودعم الانتهاكات غير الإنسانية التي يرتكبها نظام الأسد ضد الشعب السوري، والعداء لإسرائيل، وتهديد حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي ذي الأهمية الحيوية الاستراتيجية، والهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاء أمريكا وشركائها الآخرين في الشرق الأوسط، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاحتجاز التعسفي للأجانب، بمن فيهم مواطنون من الولايات المتحدة. وتتكون تلك الاستراتيجية من أربعة محاور أساسية، هي⁽³⁰⁾:

• العمل مع الحلفاء لمواجهة نشاط إيران المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ودعمها للوكلاء الإرهابيين في المنطقة.

- فرض عقوبات إضافية على النظام الإيراني لمنع تمويل الإرهاب.
 - معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي تهدد جيران إيران، والتجارة العالمية، وحرية الملاحة.
 - حرمان إيران من أي وسيلة تقودها لامتلاك السلاح النووي.
- وفي إطار تنفيذ تلك الاستراتيجية حوّل الرئيس وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات صارمة على قوَّات الحرس الثوري الإيراني، ومسؤوليه ووكلائه والشركات التابعة له، مع دعوة حلفاء الولايات المتحدة لفرض عقوبات على النظام الإيراني بعيداً عن الاتِّفاق النووي الإيراني تستهدف برنامج الصواريخ الباليستية للنظام، ودعمه للإرهاب، وجميع أنشطته المدمرة بالمنطقة والعالم.
- وفي إطار مواجهة النفوذ الإقليمي لإيران المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط قامت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على الكيانات والميليشيات المسلحة بالمنطقة المرتبطة بطهران وعلى رأسها حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). ففي يناير 2018 أعلن وزير العدل الأمريكي جيف سيشنز تشكيل فريق خاص لمكافحة عمليات تهريب المخدرات التي يقوم بها حزب الله اللبناني الذي تصنّفه واشنطن «منظمة إرهابية». كما أعلن وزير الخزانة ستيفن منوتشين عقوبات جديدة ضد ستة أشخاص وسبع شركات مرتبطة بحزب الله في ما وصفه منوتشين بأنه «الموجة الأولى» لعديد من العقوبات القادمة. كما أدرجت وزارة الخارجية في أواخر يناير 2018 رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، و«حركة الصابرين»، اللتين تدعهما إيران، على لائحتها السوداء لـ«الإرهابيين»⁽³¹⁾.
- كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافأة مالية تصل إلى اثني عشر مليون دولار لمن يساعد في اعتقال اثنين من أبرز قيادات حزب الله اللبناني، الأول طلال حمية، الذي يشاع أنه رئيس ما يُعرف بـ«وحدة العمليات الخارجية للحزب»، والثاني فؤاد شكر، بحكم منصبه كقائد عسكري كبير لعمليات حزب الله⁽³²⁾.
- وقد وضع الرئيس الأمريكي أربعة عناصر رئيسية لقبول أي مشروع قانون سيصدره الكونغرس بشأن إيران، بحيث يعالج كل التهديدات التي تمثلها طهران للولايات المتحدة وحلفائها، والتي تتمثل في⁽³³⁾:
- مطالبة إيران بالسماح بعمليات تفتيش فورية لجميع المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون.
 - ضمان أن إيران لم تقترب من حيازة سلاح نووي.
 - خلافاً للاتِّفاق النووي، يجب ألا يكون لهذه المطالب تاريخ انتهاء، لأن سياسات الإدارة تقوم على منع إيران من الحصول على سلاح نووي بأي طريقة، ليس فقط لمدة عشر

سنوات، ولكن للأبد. وفي حال عدم التزام إيران لأي من هذه المطالب، فإن العقوبات الأمريكية ستستأنف تلقائياً.

• يجب أن ينص التشريع صراحة على أن برامج الصواريخ البعيدة المدى والأسلحة النووية لا يمكن فصلها، وأن تطوير إيران واختبار الصواريخ الباليستية يجب أن يخضع لعقوبات شديدة. وبعد أن هدد الرئيس الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق إذا فشل المشرعون في تشديد أحكامه، سعى أعضاء الكونغرس من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لإيجاد السبل لإرضاء ترامب دون تعريض الاتفاق النووي للخطر، وصياغة مشروع قانون يتوافق مع مطالبه. وحالياً يناقش مجلس النواب مشروع قانون لتشديد العقوبات على إيران، تضمن تمديد القيود المفروضة على الأنشطة النووية الإيرانية لأجل غير مسمى لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، والسماح بعمليات تفتيش للمنشآت النووية المشبه فيها، وحظرًا غير محدد على تطوير الصواريخ الباليستية، وفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ودعمها المستمر للإرهاب. ويوسع مشروع القانون من العقوبات على الكيانات المملوكة للقوات المسلحة الإيرانية أو تلك التي تسيطر عليها، مثل: الحرس الثوري الإيراني، وقوات الباسيج، وقوات الجيش والشرطة، بفرض عقوبات على الكيانات التي يمتلكونها بشكل مباشر أو غير مباشر⁽³⁴⁾.

الخلاصة

إنّ تصعيد الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران والتصدي لنفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وإعادة التفاوض بشأن برنامجها النووي، على الرغم من عدم تأييد حلفاء الولايات المتحدة الموقعين على الاتفاق لإعادة التفاوض بشأنه له أبعاد ترتبط بالداخل الأمريكي، لأن الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية استند إلى حشد المعارضين لسياسة الرئيس السابق باراك أوباما ووزيرة الخارجية ومرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، بتبني تصريحات متشددة ضد الاتفاق، وصلت إلى حدّ الإعلان عن تمزيقه متى يصل إلى البيت الأبيض. وللحفاظ على قاعدته الانتخابية في وقت تمرّ فيه الإدارة الأمريكية بكثير من الأزمات والتحديات الداخلية يستمر الرئيس في تبني هذا النهج المتشدد تجاه طهران وبرنامجها النووي.

وتتفق سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران مع كثير من سياسات الإدارة الأمريكية السابقة منذ عام 1979 باستثناء الولاية الثانية للرئيس السابق باراك أوباما، إذ إنّ رؤساء الولايات المتحدة السابقين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 ينظرون إلى النظام في طهران على أنه راع للإرهاب، ويعمل على زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتجاوز حقوق شعبها، مع تبني سياسات من شأنها تغيير النظام من خلال محاولة عزل إيران، وتعبئة القوى الإقليمية والدولية ضدها، وتصدير الأسلحة إلى دول إقليمية

معادية لإيران، ودعم جماعات المعارضة، وفرض قيود على الاقتصاد الإيراني وأنظمة تسلحه⁽³⁵⁾. وفي ضوء دراسة التفاعل بين المؤسَّسات الرسمية الرئيسية المنوط بها عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتِّفاق النووي بين إيران ومجموعة «1+5»، ومنح الرئيس دونالد ترامب الكونغرس وحلفاء الولايات المتحدة 120 يوماً للتوصل إلى صيغة تعالج العيوب «الكارثية» في الاتِّفاق، يمكننا الحديث عن سيناريوهين رئيسيين للسياسة الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب تجاه إيران بعد انقضاء تلك المهلة، وهما على النحو التالي:

السيناريو الأول: الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتِّفاق النووي الإيراني

هذا السيناريو مطروح في ضوء حديث الرئيس ترامب منذ حملته الانتخابية الرئاسية عام 2016، وبعد أدائه اليمين الدستورية في العشرين من يناير 2017 وإلى يومنا هذا، عن أن النظام الإيراني لا يوفي بالتعهدات المنصوص عليها في الاتِّفاق النووي لعام 2015. ولكن هذا السيناريو مستبعد على الرغم من إقالة ترامب وزير خارجيته السابق ريكس تيلرسون وتسمية مايك بومبيو الذي يشاطره موافقة المتشددة من إيران، لخمسة أسباب رئيسية، يتمثل أولها في أن المؤسَّسات الأمريكية الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار الأمريكي لعبت دوراً رئيسياً في تعديل موقف ترامب من الاتِّفاق النووي بين إيران ومجموعة «1+5» بعد عودته المتكررة بالانسحاب منه منذ حملته الانتخابية، وأهم تلك المؤسَّسات وزارة الخارجية التي تضمَّ كثيراً من الدبلوماسيين المعارضين للانسحاب الأحادي من الاتِّفاق، ووزارة الدفاع التي يقودها الوزير ماتيس القريب من الرئيس ترامب والذي يكنُّ له كل الثقة والتقدير، وأخيراً المؤسَّسة التشريعية (الكونغرس بمجلسيه).

وينصرف ثانيها إلى أن فريق الأمن القومي الحالي، وهو المسؤول عن صنع القرار الأمريكي بمستوياته المختلفة حتى الآن، معارض للانسحاب من الاتِّفاق النووي، لأن بديله سيكون كارثياً على الولايات المتحدة.

أما ثالثها فيشير إلى أن معارضة بومبيو للاتِّفاق النووي الإيراني عندما كان عضواً بالكونغرس الأمريكي، قد تقلَّ حدتها تحت تأثير وزير الدفاع ماتيس المعارض للانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق، وتأثير الدبلوماسيين المؤيدين للاتِّفاق في وزارة الخارجية، واحتمالات مراجعة بومبيو لرؤيته تجاه الاتِّفاق بعد تولُّيه منصبه الجديد، ودراسته تأثير التراجع عن الاتِّفاق على المصالح الأمريكية وأمنها القومي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في أنحاء العالم كافة، وكذلك أثر الانسحاب من هذا الاتِّفاق على تقويض الجهود الدبلوماسية التي هي الأداة الوحيدة لوزارته للتعامل مع الأزمات والتحديات الدولية.

ويتعلق رابعها بأن الانسحاب الأحادي من الاتِّفاق الذي يدعمه حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون سيفرض عزلة دولية على الإدارة الأمريكية، وعلى جهود التعاون الأمريكي-الأوروبي،

ناهيك بتأثيره على صورتها لدى الحلفاء التقليديين بمدى التزامها بتعهداتها الدولية. وينصرف خامسها إلى أن الانسحاب الأمريكي الأحادي الجانب من الاتفاق النووي الإيراني سيضر بالجهود الدبلوماسية الأمريكية والدولية لإنهاء أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وتلك الجهود لمنع الانتشار النووي عالمياً.

السيناريو الثاني: فرض قيود إضافية على إيران خارج الاتفاق النووي

وهذا السيناريو هو الأقرب إلى الحدوث، إذ يعمل الكونغرس بمجلسيه (مجلس النواب والشيوخ) بالتنسيق مع مؤسسات صنع القرار الأخرى قبل انتهاء 120 يوماً على إقرار قانون يمنع الرئيس ترامب من الانسحاب الأحادي من الاتفاق الذي يدعمه حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون، مع فرض مزيد من القيود الأمريكية والدولية على إيران لكبح طموحها النووي، وتطوير برنامجها للصواريخ الباليستية، ومواجهة سياساتها المزعزعة للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما تتسق الأجهزة التنفيذية الجهود الدولية ضد طهران لوقف بناء وتسليح الميليشيات المسلحة التي تعمل بالوكالة في كل من العراق وسوريا على غرار حزب الله اللبناني، بهدف تأليبها ضد الدول التي تتبنى سياسات تعارض المصالح الإيرانية. في هذا السياق يُنظر إلى إقالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وزير خارجيته ريكس تيلرسون، على أنها رسالة واضحة إلى بومبيو مفادها أن واشنطن تعمل على تشديد موقفها مع اقتراب الموعد النهائي الموافق يوم 12 مايو لاحتمال إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران⁽³⁶⁾.

وفي التحليل الأخير يمكننا القول إنه رغم معارضة كثير من أعضاء إدارة الرئيس دونالد ترامب، وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، وروسيا والصين، للانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاق النووي الذي يعارضه ترامب ويراه هو ووزير خارجيته الجديد مايك بومبيو كارثياً وعلى الولايات المتحدة إنهاؤه، فإن الرئيس قد يعلن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي لعام 2015 بعد انتهاء المهلة الممنوحة للمؤسسة التشريعية والحلفاء الأوروبيين لتعديل الاتفاق، لأن ترامب كثيراً ما يتخذ قراراته على خلاف توصية المسؤولين المشاركين في عملية صنع القرار الأمريكي. وما يعزز ذلك هو سعي الرئيس لإعادة تشكيل فريقه للأمن القومي، ويبدو هذا الاتجاه واضحاً بعد إقالة ترامب مستشار الأمن القومي ماكماستر الذي يعارض كثيراً من توجهاته لفي السياسة الخارجية، وعدم التزام ترامب بتوصياته، وتعيين جون بولتون، اليميني المتشدد الذي يدعو إلى استخدام القوة ضد إيران وكوريا الشمالية، خلفاً له. بذلك يكون ترامب بصدد تأكيد سيطرة المؤيدين لتوجهاته على المناصب العليا المنوط بها صنع القرار الأمريكي، بخاصة أن الرئيس يعتمد في اتخاذ قراراته بشأن القضايا الخارجية على الدائرة الضيقة المحيطة به.

الهوامش

- (*) Ray Takeyh: An Iran Course Correction, in National Review, Vol. 69 Issue 21 (November 2017 , 13), p.30
- (1) منار الشوربجي: كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 18-19.
- (2) عمرو عبد العاطي: معاملات المقاومة: هل يغير «الرئيس الجديد» المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟، في مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد (206)، أكتوبر 2016، ص19.
- (3) للمزيد من المعلومات عن أسباب تراجع دور الكونغرس في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، انظر: Zahid Ali Khan & Munawar Sabir: President Vs Congress in US Foreign Policy: Cooperation or Confrontation, in Journal of 155.P, 2013, 1 Issue, 20 Political Studies, Volume
- (4) للمزيد عن دور الرئيس والأجهزة التنفيذية الرئيسية التي تشاركه في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، انظر: عمرو عبد العاطي، معاملات المقاومة: هل يغير «الرئيس الجديد» المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟، مرجع سابق، ص 20-21.
- (5) للمزيد عن الصراع والتنافس التاريخي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، انظر: 5 Issue, 51 Salah Oueslati: U.S. Foreign Policy and the Complex Factors: in the Decision-Making Process. in Society, Volume 475-474 pp, 2014 October
- (6) Dexter Filkins: The Breaking Point: Will Donald Trump let Rex Tillerson do his job?, The New Yorker, October 2017, 16, p.44.
- (7) Jack Corrigan: State Department Lost % 12 of its Foreign Affairs Specialists in Trump's First 8 Months, Government Executive, February 2018 ,9. <http://cutt.us/nkSgB>, accessed February 2018 , 12.
- (8) Ibid., p.53-52.
- (9) Read Donald Trump's Speech to AIPAC, Times, March 2016 , 21. <http://cutt.us/KTgPH>, accessed February 2018 , 15.
- (10) Ray Takeyh, op.cit., p.30.
- (11) Remarks by President Trump on Iran Strategy, White House, October 2017 , 13. <http://cutt.us/bybk1>, accessed February 2018 , 8.
- (12) President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit, White House, May 2017 , 21, <http://cutt.us/45tCT>, accessed February 2018 , 8.
- (13) The White House, National Security Strategy of the United States of America, Washington. D.C: December 2017, p.49-48.
- (14) Wesley Morgan, How Mattis softened on Iran — for now, Politico, January 2018 , 16. <http://cutt.us/a5hVb>, accessed February 8.
- (15) صبري سُميرة: فريق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المسؤولون المعنيون بالشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد (20)، العدد (78)، ص90.
- (16) Summary of 2018 the National Defense Strategy: Sharpening the American Military's Competitive Edge, P10 , 1,2. <http://cutt.us/eaCi1>, accessed February 2018 , 8.
- (17) Defense Department Inspector General: Top DoD Management Challenges-Fiscal Year 2018, Washington. D.C: November 2017 , 20. P.7-6.
- (18) Peter Baker, Gardiner Harris And Mark Landler: Trump Fires Rex Tillerson and Will Replace Him With C.I.A. Chief Pompeo, The New York Time, March 2018 , 13. goo.gl/Pmwm76., accessed March 2018 , 22.
- (19) Kambiz Foroohar: Pompeo Gives Trump an Ally on Iran Deal, But Only in Washington, Bloomberg, March 2018 , 14. accessed March 2018 , 22.
- (20) Robin Wright, With Mike Pompeo at the State Department, Are the Über-Hawks Winning?, The New Yorker, March , 13 2018. goo.gl/jRmxWW. accessed March 2018 , 22
- (21) Royce Introduces New Sanctions Targeting Iran's Illicit Missile Program, House Foreign Affairs Committee, March , 23 2017. <http://cutt.us/7HrCF>, accessed February 2018 , 5.
- (22) Senators Applaud Committee Passage Of Comprehensive Bill To Hold Iran Accountable, Senate Foreign Affairs Committee, May 2017 , 25. <http://cutt.us/e5yTm>, accessed February 2018 , 5.
- (23) Reuters Staff: U.S. House passes sanctions on Iran-backed Hezbollah, Reuters. October 2017 , 26, <http://cutt.us/KkKpD>, February 2018 , 10.
- (24) Nuclear Deal Fallout: The Global Threat of Iran, House Foreign Affairs Committee, May 2017 , 24. <http://cutt.us/6uVPx>, accessed February 2018 , 5.

- (25) The President's Iran Decision: Next Steps, House Foreign Affairs Committee, October 2017 ,25. <http://cutt.us/1fJZS>, accessed February 2018 , 5.
- (26) John Thompson, Oliver Thränert: Trump Preparing to End Iran Nuke Deal, Center for Security Studies Policy Perspectives, Volume. 5, Issue. 4, August 2017, p.2.
- (27) Carol Morello and Anne Gearan: «Trump warns he will withdraw U.S. from Iran nuclear deal if fixes not made, The Washington Post, January 2018 ,12. <http://cutt.us/lm80M>. accessed February 2018 ,5
- (28) Remarks by President Trump on Iran Strategy, Op.cit.
- (29) Statement by the President on the Iran Nuclear Deal, White House, January 2018 ,12. <http://cutt.us/zChiT>, accessed February 2018 ,10
- (30) Remarks by President Trump on Iran Strategy, Op.cit.
- (31) Michael Wilner: US initiates new Iran strategy with targeted sanctions on Hezbollah, Hamas, The Jerusalem Post, February 2018 ,6. <http://cutt.us/iVVS1>, accessed February 2018 ,10.
- (32) 12 مليون دولار مكافآت أمريكية مقابل معلومات عن إرهابيين لبنانيين من حزب الله، 24 أكتوبر 2017، دخول 12 فبراير 2018، <https://goo.gl/giqxEa>
- (33) Statement by the President on the Iran Nuclear Deal, Op.cit.
- (34) H.R.-4821 Iran Freedom Policy and Sanctions Act, 115th Congress (2018-2017), January 2018 ,18, <http://cutt.us/IOGX4>, accessed February 2018 ,10.
- (35) Seyed Hossein Mousavian: Trump's new Iran policy seeks perennial conflict, AL monitor, October 2017 ,18. <http://cutt.us/e1lBL>, accessed February 2018 ,5.
- (36) Dan De Luce and Keith Johnson: Tillerson's Exit Could Doom the Iran Nuclear Deal, Foreign Policy, March 2018 ,13. goo.gl/Tuznak. accessed March 2018 ,22.